# السلة الثالثة في المراجعة الامريكية لسياستها تجاه العراق

## كيف التعامل مع المعارضة العراقية؟

---

في خضم المراجعة الامريكية لسياستها تجاه العراق، يبقى الرقم الاصعب هو التعامل مع المعارضة العراقية او كما سماها مساعد وزير الخارجية الامريكية ادوارد ووكر بـ "السلة الثالثة"، باعتبار السلة الاولى هي العقوبات، والثانية هي مناطق الحظر الجوي واسلحة الدمار الشامل وحماية مصالح امريكا في المنطقة.

تؤكد تصريحات المسؤولين الامريكيين قناعتهم بفشل العقوبات القائمة في تحقيق هدفها في عودة المفتشين الدوليين ناهيك عن اسقاط النظام. والاقتراحات المطروحة باسم "العقوبات الذكية" تبحث عن بديل يسقط ورقة "الحصار" من ترسانة النظام الاعلامية، وجعل النظام وليس الشعب هدفا، وذلك بضبط عدم استخدام عوائد النفط لاغراض عسكرية مع رفع القيود عن السلع المدنية.

ولكن اي اجراء يعتمد على تعاون او موافقة بغداد سيكون مصيره الفشل ايضا، وذلك لعدم استعداد الاخيرة التعاون ما دامت عوائد النفط خارج سيطرتها، من هنا تبرز اهمية دول الجوار كأداة لضبط قنوات التهريب التي يعتمد عليها النظام العراقي.

انصب جهد وزير الخارجية الامريكي كولن باول ومساعده ادوارد ووكر خلال زيارتهما للمنطقة على اقناع الاردن وسوريا وتركيا بالتعاون في هذا الشأن، وقد عاد باول بعد زيارته الاولى للمنطقة متفائلا بتجاوب هذه الدول بقوله ان هناك "اجماع واسع واساسي".

ويبدو ان الادارة الامريكية في صدد اعداد صيغة لا تضر اقتصاد هذه الدول المجاورة، وذلك باعتماد نظام سيطرة على ما يدخل العراق او يصدر حسب الاسس التالية:

- السماح للدول المجاورة باستيراد او مد انابيب نفط لاستيراد النفط العراقي وبالسعر المناسب لها. وان من مصلحة الدول المستهلكة للنفط زيادة طاقة العراق الانتاجية في هذه المرحلة.
- اعتماد نظام لتعويض هذه الدول في حال قرر العراق وقف تصدير نفطه مع توفير بدائل مناسبة.
- فتح حسابات خاصة في مصارف تلك الدول (وليس نيويورك او باريس) لسداد قيمة العقود الموقعة مع العراق.
- السماح بحرية التجارة للبضائع غير العسكرية بين العراق وتلك الدول المجاورة.

- وبالمقابل مساهمة هذه الدول عمليا في نظام سيطرة عبر وضع مراقبين محليين على الحدود مع العراق من خلال اجهزتها الحكومية ونظام الكمارك والمراقبة المحلية (وليس دولية او اجنبية) مع امكان تزويدها الاجهزة والمعدات اللازمة لذلك.

وفي هذا الصدد صرح ووكر في انقرة بتاريخ 23 نيسان، بعد جولة في عمان ودمشق، ان "ما نتحدث عنه هو التاكد من ان اي شيء نفعله لا يضر، بل يساعد نمو اقتصاد المنطقة وهذا احد اهدافنا".

ان "اعلان دمشق" الذي اعتمد "المكافأت" لمصر وسورية مقابل الالتزام بعزلة العراق، استطاع صدام حسين استبداله باتفاقيات تجارية تكافىء مصر وسورية على المساعدة في خرق العقوبات.

وعليه يحتاج نظام السيطرة الامريكي المقترح الى الكثير من "المكافأت" لدول الجوار قد تتجاوز الاقتصاد، خاصة بالنسبة لسورية التي تملك ورقة حزب الله اضافة الى العراق وقد يكون ثمن التجاوب السوري على وقف التعاون مع العراق، دعم واشنطن لوضع سورية الخاص في لبنان واسترجاع الجولان. وكذلك الحال على الصعيد التركي، فانقرة تتوقع مساعدة واشنطن في انقاذ اقتصادها المتدهور، اضافة الى تعزيز دورها اقليميا، وبالذات في كردستان العراق.

ان على واشنطن، قبل مناقشة موضوع العقوبات في حزيران القادم في مجلس الامن، اقناع الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن بتأييد مقترحاتها او على الاقل الامتناع عن التصويت دون الرفض، وهذا قد يتطلب مساومات اهمها فصل مسألة العقوبات عن عملية التغيير في العراق بما يستجيب مع رغبات فرنسا وروسيا والصين، وهذا ما يوحي به قول باول في القاهرة بتاريخ 24 شباط/فبراير الماضي: "اننا نقدم الدعم للمعارضة العراقية وسنواصل تقديم الدعم لها وسنقوم باستمرار بمراجعة جهودنا في هذا الصدد، لكن علينا ان نتذكر ان هذه مسألة منفصلة بعيدة عن الامم المتحدة ونشاطها".

ان محاذير هذا الخيار، اضافة الى خطر الابتزاز السياسي والمالي من قبل بعض دول الجوار، قدرة صدام حسين على الصمود واثارة المشاكل للاخرين ان لم يكن باسم "الحصار" فباسم "تحرير فلسطين" او اي سبب اخر كـ "سرقة الكويت لنفط العراق"، ناهيك عن استمرار اضطهاد شعبه دون عودة المفتشين الدوليين. ان اي تعديل للعقوبات لا يضعف النظام سيزيده قوة اعلاميا وسياسيا.

اما سلة "الحظر الجوي" فهي الاكثر وضوحا في السياسة الامريكية نظرا لضرورتها في حماية المنطقة الكردية العراقية في الشمال وضمان سلامة الكويت والسعودية من اي تهديد، اضافة الى اهمية استمرارها (في غياب المفتشين الدوليين) لمراقبة احتمال اعادة صدام بناء ترسانته من الاسلحة المحظورة. وان الضربة الجوية لمواقع عسكرية قرب بغداد في منتصف شباط الماضي وما تبعها اخيراً من قصف لمناطق في شمال العراق تؤكد استمرار سياسة الحظر الجوي، مع الاستعداد لتوجيه ضربات قاسية لأي اجراء تقوم به بغداد تعتبره واشنطن تحديا لمصالحها.

ولكن استمرار هذه السياسية دون ان تكون جزءاً من استراتيجية شاملة لتغيير النظام، سيجعل منها ورقة بيد الاخير للظهور كضحية عدوان امريكي يفتقد الشرعية الدولية (مجلس الامن لم يقر مناطق الحظر الجوي)، الى جانب اثارة المشاعر العربية والاسلامية ضد دول الخليج العربية التي فيها قواعد للقوات الامريكية، اضافة الى خطر سقوط طائرة امريكية او بريطانية نتيجة اصابة او خطأ طبيعي. كما تترك لبغداد توقيت المواجهات الجوية عبر تحريك الرادارات او المضادات الجوية.

واذا كانت الادارة الامريكية قطعت شوطا في اعادة النظر في الملفات السابقة، فانها لا تزال تراوح في شأن ملف التغيير في العراق، وفي شهادة كولن باول امام الكونغرس (8 اذار/مارس) حاول التملص من الاجابة المباشرة على السؤال عما اذا كانت الادارة تسعى في سياستها الى اطاحة صدام حسين مكتفيا بالقول: "مما لا شك فيه ان العراق بدون صدام حسين ونظامه سيكون افضل مما هو الان".

وما تقوم به من خطوات (تقديم الدعم المالي للمؤتمر الوطني العراقي) هو تنفيذ لاجراءات سبق ان اعتمدتها الادارة السابقة التي تعاملت مع المعارضة العراقية كمجرد اداة اعلامية في استراتيجية الاحتواء المبنية على العقوبات والحظر الجوي.

ان اعتماد نهج التغيير في العراق سينعكس اولا على طريقة التعامل الامريكي مع قوى المعارضة، باعتبارها الاداة الاساسية في اي عملية تغيير محتملة. ان مشاعر الخيبة من السياسة الامريكية السابقة كانت وراء تخلي معظم واهم القوى السياسية العراقية عن المؤتمر الوطني، واستمرار المشاركة الكردية في المؤتمر تعود لاعتبارات خاصة لا علاقة لها بالتغيير في العراق.

الجديد في ادارة بوش تطلعها -حسب تصريحات المسؤولين الامريكيين- نحو قوى اخرى الى جانب "المؤتمر الوطني" لدراسة الخيارات المتاحة. ان هذا التحول يفرض على المعارضة العراقية وبالذات القوى الفاعلة ميدانيا اخذ المبادرة في بلورة تصور عراقي مشترك. وتحتل كردستان العراق موقعاً نادرا كارض عراقية غير خاضعة لسيطرة صدام حسين بالامكان تطورها الى قاعدة للعمل الوطني العراقي المناهض للدكتاتورية. وهذا بدون شك يتطلب اضافة الى الارادة الكردية قناعة اقليمية ودولية بجدوى مثل هذا التحول وبالتالي حماية تلك المنطقة من قوات النظام العراقي.

ان التقارب الكبير بين الحزبين الكرديين الرئسيين، والتصريح الجرىء للسيد باقر الحكيم رئس المجلس الاعلى للثورة الاسلامية بالاستعداد للدخول في حوار مباشر غير مشروط مع واشنطن على قاعدة حماية الشعب العراقي يوفر الارضية لمبادرتهم (السيد الحكيم، مسعود البارزاني، جلال الطالباني) بدعوة الاطراف العراقية الاخرى للالتقاء على

ارض عراقية من اجل مراجعة مسيرة العمل الوطني العراقي المناهض للدكتاتورية والبحث عن صيغة عمل مشتركة تفرز قيادة عراقية تحظى باحترام اوسع الدوائر الاقليمية والدولية.

ان غياب القناعة بالبديل العراقي المناسب كانت ولاتزال احد اهم عوامل استمرار حالة "الاحتواء" الامريكية والتردد الاقليمي في قبول التغيير. ان تجاوز سلبيات تجربة "المؤتمر الوطني"، التي تتحمل الادارة الامريكي السابقة الكثير من وزرها، لا تتم بالغائه بل في تطويره اذا امكن او بأيجاد البدائل العملية دون اقصاء لاي طرف. ان نجاح المعارضة العراقية في ترتيب بيتها ستكون ورقتها الاساسية في كسب احترام الاخرين، بدءاً بالعراقيين، وهذه مهمة لن ينوب بها عنهم اي طرف اقليمي او دولي.

ان الانفراد الامريكي بالملف العراقي لم يعد ممكنا، واذا توصلت واشنطن الى قناعة بضرورة التحرك بصيغة اقليمية لنجاح "العقوبات الذكية"، فمن باب اولى اعتماد ذات الصيغة في مساعي التغيير وهنا تحتل السعودية وتركيا مكانة الصدارة خصوصا لدورهما في ضمان وحدة واستقلال عراق ما بعد صدام حسين. ولكن مشاركة هذين البلدين او غيرهما في عملية التغيير غير ممكنة ما لم تتوفر القناعة الكاملة بجدية الموقف الامريكي والاطمئنان للبديل العراقي المقترح.

**(الملف العراقي، العدد 113، آيار 2001)**

❊ ❊ ❊